

†.XIIΛΞ†IIΓYΘΞΘ
†.Γ.Π.Θ†I:K.ΠΛ.Θ:ΠIΞ†.Γ:O†
◦.Γ.Π.Θ



المملكة المغربية
وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني
الوزير

كلمة السيد الوزير

الدورة الثانية للمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني

الرباط، 28 يوليوز 2016

الحمد لله والصلاة والسلام على
رسول الله وعلى آله وصحبه،

■ السيد رئيس الحكومة المحترم، رئيس المجلس الأعلى لإعداد
التراب الوطني؛

■ السيدات والسادة أعضاء المجلس الأعلى لإعداد التراب
الوطني؛

■ السيدات والسادة الحضور الكريم.

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن نجتمع اليوم، ضمن فعاليات الدورة
الثانية للمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني، والتي أبا صاحب
الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله ونصره إلا أن يُصبغ عليها
رعايته السامية، وذلك تجسيدا لطموح بلادنا في الارتقاء بمسألة
إعداد التراب إلى منهج قادرٍ على تحقيق إتقائية ونجاعة
السياسات العمومية ببلادنا، وتصحيح الاختلالات المجالية، وتوزيع
متكافئ ومتوازن للأنشطة والتجهيزات ليتمكّن المواطن المغربي من
حياةٍ كريمة.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة

بحلول الألفية الثالثة، شكّل الحوار الوطني لإعداد التراب، مدخلا جديدا في مجال السياسة الترابية بالمغرب. وقد كانت الانطلاقة بتوجيهات ملكية سامية في اللقاء الوطني المنعقد بتاريخ 26 يناير 2000، أثمر العديد من المقاربات التي تمّ استثمارها في البرامج والمشاريع التنموية التي شهدتها بلادنا حتى اليوم. وخلال الاجتماع الأول للمجلس الأعلى لإعداد التراب المنعقد خلال شهر ماي 2004، تمّت المصادقة على الوثيقتين المرجعيتين:

- 1- الميثاق الوطني لإعداد التراب.
- 2- والتصميم الوطني لإعداد التراب.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة

إن تنظيم هذه الدورة بعد مرور 12 سنة عن انعقاد سابقها، تأتي في ظل ظرفية دولية وإقليمية تتميز بتحوّلات سياسية واقتصادية واجتماعية، وفي سياق انشغالات المنتظم الدولي عموما، وبلادنا على وجه الخصوص، بالإشكالات البيئية المتعلقة بالتغيرات

المناخية. ومن المعلوم أن مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية سينعقد بمراكش خلال شهر نونبر المقبل. COP 22.

كما تنعقد الدورة الثانية لهذا المجلس، تنفيذاً لمضامين البرنامج الحكومي، وتكريساً لما جاء به دستور 2011 الذي أعطى بعداً جديداً لوثائق إعداد التراب على الصعيد الجهوي، والذي يجعل من الجهوية المتقدمة اختياراً استراتيجياً للتنمية، تستدعي مراجعة العلاقة بين الدولة والجهات في ظل الإطار المرجعي والقانون التنظيمي للجهوية.

إنّ تحدي الجهوية المتقدمة الذي اختاره عاهل البلاد، كمسلك جدي لتحقيق التنمية وفق منهج تشاركي، يستدعينا إلى:

- أولاً : مراجعة آلية اشتغالنا في اتجاه مزيد من التنسيق والتشاور بشأن انبثاق السياسات العمومية في إطار من الإلتقائية والتكامل والتوازن والحكامة؛

- ثانيا: تجاوز كل النقائص التي تعترى مناهج عملنا وطرق استهداف أولوياتنا؛

- ثالثا: اعتماد آليات للتفكير الأفقي والتدخل الاندماجي والتقييم البعدي والرصد والاستشراف المستقبلي لمزيد من الفعالية والنجاعة.

السيد الرئيس، أيها الحضور الكريم

لقد قامت وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني استنادا إلى المادة الرابعة من مرسوم إحداث المجلس، ببلورة تقرير متكامل حول واقع حال إعداد التراب خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2015.

وهكذا، فقد تميزت هذه الفترة، بمجهودات كُبرى لتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وتوفير الماء الصالح للشرب والكهرباء، كما ساهمت الدولة في إصلاح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بغلاف مالي إجمالي يناهز 22 مليار درهم من أجل ضمان جودة الخدمات واستمراريتها.

وفي المجال الاجتماعي، ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كورش ملكي رائد، بمقاربة ترابية للتأهيل المجالي، في معالجة مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بالفقر والهشاشة وتعزيز الحكامة الترابية. واعتبارا للإيجابيات المتعددة لهذا المشروع، فقد أعلن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، خلال الذكرى السادسة عشرة لعيد العرش المجيد، عن تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 55 مليار درهم لمواصلة الجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال، وتحسين مستوى العيش في المناطق الأكثر بعدا والمعزولة، وخاصة بالأطلس والريف والمناطق الصحراوية والجافة والواحات وبعض القرى في السهول والسواحل، حيث من المقرر أن يستفيد منه أزيد من 12 مليون مواطن يقطنون بما يقارب 30 ألف دوار.

كما عملت الحكومة على إصلاح صندوق المقاصّة، الذي انتقل من 56.2 مليار درهم سنة 2012 إلى 15.5 مليار درهم حاليا، مما يَسرّ ظروف الاستثمار العمومي، والتكافل الاجتماعي للفئات الأكثر هشاشة كالمطلقات والأرامل وأبنائهن، وأتاح إمكانيات تحسين ظروف الطلبة الجامعيين. كما ساهمت الدولة في الرّفْع من عدد

المستفيدين من نظام التغطية الصحية الرّميدي إلى ما يقارب 10 مليون مواطن.

السيد الرئيس، أيها الحضور الكريم

على مستوى الشبكة العمرانية، ساهم الاستثمار العمومي والخاص إلى جانب الدينامية الديمغرافية التي عرفتها بلادنا خلال العشرية الأخيرة في تطور منظومة عمرانية تراتبية نتج عنها:

- تزايد مضطرد للسكان الحضرية بنسبة تفوق 60%.
- تمركز حاد لسكان الحواضر في المدن الواقعة على السواحل، خصوصا في أقطاب الدار البيضاء-الرباط وطنجة-تطوان.
- تمركز نسبي حول المدن الداخلية العتيقة.
- تمركز ثلثي السكان الحضرية بـ 26 مدينة يفوق تعداد سكانها 100 ألف نسمة.

- احتضان سبعة مدن لربع ساكنة بلادنا، الأمر الذي جعل من هذه المدن الكبرى إلى جانب مجالات نموها نطاقات متربوية بامتياز،

تستوعي اهتماما خاصا بغية جعلها قاطرة للتنمية المجالية المتوازنة.
وفي هذا الإطار، وجب الاهتمام بالتصاميم الوظيفية كآلية أساسية
متخصصة في تدبير الفضاءات القطبية. ويهم الأمر الفضاءات
الميتروبولية التالية:

-الفضاء الوسطي الممتد من القنيطرة إلى الجديدة.

-الثنائية القطبية طنجة-تطوان.

الثنائية القطبية فاس-مكناس

-الفضاءات الميتروبولية لكل من مراكش وأكادير.

ولا يخفى عليكم ما يشكله هذا التحول من إكراهات على المجالات،
نذكر منها:

- صعوبة تدبير الشبكات الحضرية،

- امتداد التوسعات العمرانية خصوصا بالنطاقات السقوية،

- تدهور التراث المعماري العتيق،

- صعوبة ضمان استدامة الموارد الطبيعية،

- إكراه توفير فرص جديدة للشغل،

- وإكراهات تدبير المخاطر بكل أشكالها الأمنية والطبيعية.

وبالموازاة مع ذلك، فقد عملت الدولة على بلورة استراتيجية للتنمية الحضرية، إذ تم إطلاق جيل جديد من مشاريع التنمية الحضرية التي همت كل من: مراكش، سلا، طنجة، تطوان، الرباط، الدار البيضاء، الحسيمة والقنيطرة.

ضمن نفس المنحى، أصبح النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة الذي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله انطلاسته سنة 2015 بغلاف مالي يناهز 77 مليار درهم أحد المشاريع الكبرى المهيكلة التي ستجعل من المناطق الجنوبية للمملكة قطبا اقتصاديا هاما يربط شمال المغرب بعمقه الإفريقي.

وفي إطار الجهود التي تبذل على مستوى وثائق التخطيط الاستراتيجي والتنزيل الفعلي للجهوية، انطلقت إعادة تهيئة التصاميم الجهوية لإعداد التراب بمختلف الجهات بشراكة مع وزارة التعمير وإعداد التراب، كما تم تعميم وتجويد وثائق التعمير بوثيرة أسرع تصل إلى 150 وثيقة مصادق عليها سنويا عوض 40 وثيقة في الماضي.

في حين أن إصلاح المنظومة الوطنية للتخطيط الحضري قد أخذ طريقه الصحيح. كما أن إعادة النظر في القوانين المؤطرة للتعمير انطلقت في إطار التوجيهات الملكية السامية، خاصة تلك التي تضمنتها الرسالة المولوية الموجهة للمشاركين في المناظرة الوطنية حول "السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس، أيها الحضور الكريم

بخصوص الجانب الاقتصادي، يمكن القول أن بلادنا عملت خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2015 على توفير مناخ وشروط نهضة تنموية، وذلك عبر الرفع من القدرة التنافسية. كما تميز السياق

الوطني ببرامج تدارك الخصاص من حيث التجهيزات التحتية
وإنجاز المشاريع القطاعية الكبرى وبلورة العديد من
الاستراتيجيات التنموية القطاعية من قبل الفاعلين العموميين.
وعلى الرغم من هذه الديناميات الإيجابية، يبقى نموذج التنمية
المعتمد ببلادنا في اختبار صعب أمام التفاوتات الملموسة في توزيع
الثروة بين الجهات. بحيث لا يخفى عليكم، كون جهة الدار
البيضاء- سطات تستأثر بما يناهز ثلث الناتج الداخلي الخام.
كما كشفت معطيات الإحصاء الأخير عن تفاوتات هيكلية بين
الجهات الـ12 الجديدة في توزيع الاستثمار العمومي والشبكة
الرقمية ومعدل البطالة. مما يطرح رهانات إنجاح الجهوية المتقدمة
ودور إعداد التراب في دعم هذا المسلسل وتوطيد دعائم التنمية
الاقتصادية والاجتماعية وتحسين جودة الصحة والتعليم على
الخصوص، رغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدولة.

السيد الرئيس، أيها الحضور الكريم

لقد شرع المغرب على المستوى البيئي في وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وبلورة العديد من البرامج القطاعية التي تهدف إلى تحقيق نمو أخضر، كما تم تدشين محطات نور بورزازات لإنتاج الكهرباء "النظيف" كأضخم موقع لإنتاج الطاقة الشمسية متعددة التكنولوجيا في العالم.

فيما يخص تدبير وتنمية الموارد الطبيعية، مكنت السياسات المتبعة، لا سيما سياسة السدود، من تحقيق عدة مكتسبات وضمان الأمن المائي للبلاد، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى استمرار إكراهات حقيقية في مجال تعبئة هذا المورد الحيوي.

السيد الرئيس، السيدات والسادة الأعضاء، أيها الحضور

إن تثمين عناصر القوة في المجال الوطني رهين باستيعاب ورفع التحديات التالية :

1. نجاعة اقتصادية محورها الرئيسي هو العنصر البشري: فلا

جدوى لتنمية مجالية إن لم يكن الإنسان محور هدفها وأداة

إنجازها. وذلك يتطلب الاهتمام ب:

- تطوير المعرفة والمهارة والتكوين.

- تأمين ظروف العيش الكريم بتوفير خدمات صحية وسكنية وولوجية جيّدة.

- تطوير أحواض لخلق الثروة الاقتصادية المحلية، تكون ضامنة للتشغيل، من خلال تثمين المنتجات المحلية وتصنيعها، وتوفير تمييز إيجابي للمناطق النائية.

2. حل الإشكاليات الحضرية: كالتوسع العمراني على حساب

النطاقات القروية، وإشكاليات التنقل داخل الحواضر الكبرى والقضاء على جيوب السكن غير القانوني، وتثمين التراث المبني، والرفع من التنافسية الاقتصادية، وتدبير المخاطر، والارتقاء بالمجالات المتربولية، والولوج إلى المعالجة الرقمية للحواضر لإنتاج جيل من المدن الذكية...

وفي الأخير، اسمحوا لي أن أختِم كلمتي هاته بتجديد الشكر لكل الحضور على تلبيتهم الدعوة واهتمامهم بموضوع إعداد التراب، ولي القناعة بأن النقاش الذي سيعرفه هذا اليوم سيُفضي إلى نتائج وتوصيات مثمرة لتثمين ما تم إنجازه ببلادنا، وتوجيه أهدافنا

وتحديد أولويات اشتغالنا نحو مزيد من الإلتقائية والتكامل
والفعالية خدمة للصالح العام.

وفقنا الله لما فيه خير بلادنا. تحت القيادة الرشيدة لصاحب
الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته.